



تستنكر مؤسسة الحق رد المحكمة الإسرائيلية العليا التماس تقدم به مالكو أراض في الأغوار الفلسطينية، يطلبون فيه تمكينهم من الدخول لأراضيهم المغلقة بأمر عسكري صادر عام 1967، وترى أن القرار يؤكد على الدور الذي تلعبه المحكمة من إضفاء شرعية على جرائم الاحتلال.

وكانت المحكمة الإسرائيلية العليا قد ردت يوم الإثنين الموافق 20/11/2017 التماساً تقدمت به عدد من العائلات الفلسطينية عام 2013 لتمكينها من دخول أراضيها، التي تبلغ مساحتها حوالي 1000 دونم، والمواقعة في منطقة غور الفارعة بالقرب من الجفتلك، ويقوم مستوطنون من مستوطنة الحمراء بزراعتها بأشجار النخيل. كما طالبت العائلات بتمكينها من السيطرة على الأرض، وتوفير الحماية لها من اعتداءات المستوطنين بعد تمكينها من الدخول للأرض، ولكن المحكمة ردت بالتماس بحجة أن المنطقة مغلقة بأمر عسكري صادر عام 1967، وأن الملتمسين لم يطلبوا إلغاء الأمر العسكري.

يأتي قرار المحكمة بعدما رفض الملتمسون قبول تعويضات مالية بدلاً عن أراضيهم المسلوقة، ولاحقاً لقرار أولي للمحكمة عام 2015، طلبت فيه المحكمة الإسرائيلية العليا من الحكومة الإسرائيلية تقديم تفسير خلال شهرين من تاريخه حول مسوغات السماح لمستوطنين بالدخول للأرض والاستفادة منها ومنع مالكي الأرض الفلسطينيين من ذلك. وقد جاء رد الحكومة بعد مفاوضات طويلة استغرقت حوالي سنة، وبعد طلب التأجيل من المحكمة لتسع مرات، بررت فيه الحكومة عدم السماح للفلسطينيين بدخول الأرض بحجج أمنية.

في الوقت الذي ترى فيه "الحق" أن قرار المحكمة يأتي في سياق تحاول فيه أذرع دولة الاحتلال بما فيها القضاء فرض وقائع على الأرض وخلق بيئة إكراهية تهدف للضغط على الفلسطينيين لمغادرة أرضهم، فإنها تؤكد على ما يلي:

• لا يجيز القانون الإنساني الدولي لدولة الاحتلال "حجز ممتلكات العدو" إلا إذا كانت "ضرورات الحرب تقتضي حتماً" هذا الحجز. وفي حالة الأرض قيد البحث فإن الضرورات الحربية غير قائمة، كما أن الأرض المقصودة يتم الاستفادة منها من قبل مستوطنين إسرائيليين، الذين يعتبر نقلهم للإقليم المحتل من حيث المبدأ محرم، ويشكل جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية.

• ستقوم "الحق" بإرسال المعلومات المتعلقة بهذه القضية للمحكمة الجنائية الدولية لتحديث بلاغ تقدمت به المؤسسة وعدد آخر من مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية قبل شهرين تقريباً حول جرائم دولية ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية.